الأمم المتحدة

E/CN.5/2007/L.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 February 2007
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة والأربعون

٧-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

باكستان*: مشروع قرار

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

"الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"**إذ يشير** إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥[(١)]، وإلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8).

140207 140207 07-23754 (A)

"**وإذ يؤكد من جديد** إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٢] وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣] المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وقرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

"**وإذ يرحب** بالنتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالعمالة والحد من الفقر، المعقود في واغادوغو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

"**وإذ يعترف** بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤] بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

"**وإذ ما زال يقلقه** أن أفريقيا الآن هي القارة الوحيدة التي ليست في طريقها إلى تحقيق أي من أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يشدد في هذا الصدد على أنه يلزم بذل جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

"**وإذ يضع في اعتباره** أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها، وأنه ليس من المغالاة في شيء تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وأن الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان تحتاج إلى الدعم عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥] إلى الشراكة الجديدة،

"١ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣] بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص،

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٣) قرار الجمعية العامة ٥٧/٢.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

تكثيف جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحكم، وتهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

"٢ - **يرحب أيضا** بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وخاصة عملية استعراض الأقران في بعض البلدان والتقدم في تنفيذ توصيات تلك الاستعراضات في بعض البلدان، إنجاز عملية التقييم الذاتي، واستضافة بعثات الدعم القطرية والبدء في العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث البلدان الأفريقية على الانضمام إلى آلية استعراض الأقران، على سبيل الأولوية، وعلى تعزيز عملية استعراض الأقران توخيا لكفاءة أدائها؛

"٣ - **يرحب كذلك** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة منظور جنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة؛

"٤ - **يشير** إلى أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ الشراكة الجديدة، ويشجع البلدان الأفريقية في هذا الصدد على أن تزيد، بمساعدة شركائها في التنمية، الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات؛

"٥ - **يشدد** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف أيضا على تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة مؤاتية على صعيد السياسات العامة تساعد على تنمية القطاع الخاص والقدرة على تنظيم المشاريع؛

"٦ - **يشدد أيضا** على أن الديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، وإدارة وتنظيم الشؤون العامة بطريقة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، هي من الركائز التي لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية منها والمتمحورة حول الإنسان؛

"٧ - **يشدد كذلك** على أن ما تواجهه البلدان الأفريقية من تزايد مستويات الفقر والاستبعاد الاجتماعي يستلزم تغييرات كبيرة في وضع السياسة الاجتماعية، وضرورة وضع سياسات عامة اجتماعية شاملة تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر، وضمان خلق فرص العمل، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق

الاستقرار السياسي، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا؛

”٨ - **يعترف** بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان في تحقيق هذا الهدف تحقيقا تاما؛

”٩ - **يعترف أيضا** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد، يرحب بمؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا المعقود في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ومؤتمر القمة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية المعقود في أبوجا في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل في جملتها التعاون الثلاثي الأطراف؛

”١٠ - **يعترف** بمختلف المبادرات الهامة التي قام بها الشركاء في تنمية أفريقيا في السنوات الأخيرة، ومن بينها مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخطة عمل أفريقيا التي وضعتها مجموعة الثمانية، ومبادرات الاتحاد الأوروبي، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وتقرير لجنة أفريقيا المعنون ”مصلحتنا المشتركة“، ومنتدى الشراكة الأفريقية، وفي هذا الصدد، يؤكد أهمية التنسيق بين تلك المبادرات المتصلة بأفريقيا؛

”١١ - **يحث** على مواصلة تقديم الدعم لتدابير مواجهة التحديات التي يطرحها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون، وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص وتنظيم المشاريع، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا؛

”١٢ - **يرحب** بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهّد بها مؤخرا كثير من الشركاء في التنمية، وهي تشمل تعهدات مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، مما سيؤدي إلى زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا قدرها ٢٥ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠١٠، ويشجع جميع الشركاء في التنمية على

ضمان فعالية المعونة المقدمة من خلال تنفيذ إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة الصادرة في عام ٢٠٠٥[٦]؛

"١٣ - **يقر** بأنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية منها والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

"١٤ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لزيادة مواءمة دعمهم المالي والتقني المقدم إلى أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة وفقا للاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر أو الاستراتيجيات المماثلة، ويشجع الشركاء في التنمية على تكثيف جهودهم في هذا الصدد؛

"١٥ - **يعترف** بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو هذه المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة؛

"١٦ - **يلاحظ** التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها المنظومة دعما للشراكة الجديدة، بالاستناد إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

"١٧ - **يطلب** من منظومة الأمم المتحدة مواصلة توفير المساعدة للاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والبلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج في نطاق أولويات الشراكة الجديدة؛

"١٨ - **يدعو** الأمين العام، في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى أن يحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرات سريعة الأثر تستند إلى أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعترف في هذا الصدد بالالتزامات التي تعهدت بها بعض البلدان المانحة مؤخرا؛

"١٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ويطلب إلى المكتب أن يتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وأن يدرج الأبعاد

(٦) متاح على الموقع: http://www1.worldbank.org/harmonization/PARIS/FINALPARISDECLARATION.Pdf.

الاجتماعية للشراكة الجديدة في تقاريره الشاملة التي سيقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين؛

”٢٠ - **يطلب** من اللجنة أن تناقش في برنامج عملها السنوي، البرامج الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية لتمكين جميع المناطق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، بموافقة البلدان المعنية؛

”٢١ - **يقرر** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتنفيذها، وزيادة الوعي بها، وذلك خلال دورتها السادسة والأربعين، وفي هذا الخصوص، يطلب من اللجنة أن توفر توصيات عن التدابير اللازمة لتحقيق ذلك خلال دورة وضع السياسات لعام ٢٠٠٨“.